مناهج تدريس أصول الفقه
في الجامعات العربية دراسة وصفية تقويمية

د/ محماد بن محمد رفيع (*)

تقديم:

نعتقد جازمين أن تداعي الباحثين من أهل التخصص على مدارسة مقتضى سؤال البيداغوجيا في الدرس الفقهي والأصولي الجامعي خطوة مباركة سديدة في الاتجاه الصحيح، واستجابة علمية لنداء واقع الدرس الإسلامي الجامعي المحرج عموما والدرس الفقهي والأصولي خصوصا، ذلك أن تجويد التحصيل المعرفي وضمان الكفاية العملية لدى الطالب عموما وطالب الدراسات الإسلامية والشريعة خصوصا مشروط على سبيل اللزوم باعتماد جسر بيداغوجي متجدد تنقل المادة العلمية عبره من سياقها العلمي النظري في مظانها إلى معرفة مدرسة مصوغة بمنهج يجمع بين الجانب النظري التأصيلي الأكاديمي وبين الجانب الوظيفي العملي على أساس أن يكون الطالب محور العمل التدريسي.

ولعل المدخل المنهجي الأسلم في التماس المنشود المفقود في تدريس علم أصول الفقه الإحاطة خبرا بالمحصول الذي يجري به العمل في

(*) أستاذ مشارك لأصول الفقه ومقاصد الشريعة - بجامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس - المغرب .

الموضوع، وذلك من خلال الاطلاع على المناهج الجامعية المعتمدة في جامعات العالم العربي في موضوع علم أصول الفقه.

وإسهاما في رسم ذلك المدخل وتقديم صورة علمية عامة عن هذه المناهج، اخترت عينات من المناهج الجامعية المعتمدة في بعض الجامعات في العالم الإسلامي لقراءتها من زاويتين اثنتين: إحداهما مقاصد البرامج المعتمدة في أصول الفقه، وثنتاهما بنيات تلك البرامج، سواء على مستوى الدراسات الجامعية (الباكالوريوس)، أو على مستوى الدراسات العليا (ماجستير والدكتوراه)، وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول

عينات من مناهج تدريس أصول الفقه في الجامعات العربية: دراسة وصفية

فأول ما يستوقف الباحث في موضوع البرامج الأكاديمية وأهدافها في جامعات العالم الإسلامي هو الاختلاف الواضح للنظام الهيكلي لتلك الجامعات، فهناك جامعات تنتظم من بين كلياتها كليات الشريعة والدراسات الإسلامية، وتنتظم هذه الكليات أقساما لأصول الفقه، كما هو المعتمد في معظم جامعات العالم الإسلامي، بينما جامعات أخرى قد تضم كليات الشريعة أو كليات العلوم الإسلامية[1]، لكنها لا تضم أقساما لأصول الفقه، كما هو الواقع في المغرب والجزائر وتونس وتركيا وغيرها، وإنما تضم تخصصات شرعية أخرى، أو تنتظم كليات الشريعة في شكل أقسام شاملة لتخصصات شرعية متعددة، كما في تقسيم كلية الشريعة بجامعة القرويين[2] بالمغرب على سبيل المثال إلى شعبتين: شعبة الحديث والتفسير وأصول الفقه، وشعبة الفقه والتشريع والفنون المرتبطة بهما.

ولذلك فمقررات أصول الفقه إنما يبحث عنها في أقسام الدراسات الإسلامية[3] والشرعية في بعض الجامعات،كما يبحث عنها في أقسام أصول الفقه في جامعات أخرى.

أولا: أهداف البرامج المعتمدة :

أما أهداف تدريس مواد علم أصول الفقه فتختلف بين الكليات المعنية من حيث الإظهار والإضمار، والمؤسسات التي أعلنت عن أهداف تدريس

---

[1] ـ كما في دولة الجزائر.

[2] ـ أما غريمتها بتونس جامعة الزيتونة فغير بعيدة في تنظيمها، حيث تضم ثلاث مؤسسات: المعهد العالي لأصول الدين، والمعهد العالي للحضارة الإسلامية، ومركز الدراسات الإسلامية، ولا وجود لكلية الشريعة ولا لأقسام أصول الفقه.

[3] ـ في كل كلية من كليات الآداب والعلوم الإنسانية بالجامعات المغربية شعبة (قسم) للدراسات الإسلامية.

علم أصول الفقه اختلفت من حيث الإجمال والتفصيل في تلك الأهداف، فكثير من أقسام أصول الفقه في كليات الشريعة اكتفت بوصف مقرراتها، وبعضها الآخر توخى التجزيئ في إعلان الأهداف، فيعلن مع كل مادة من مواد البرنامج عن أهدافها، وفيما يلي نماذج من صيغ الأهداف في بعض أقسام أصول الفقه:

أ- قسم أصول الفقه بكلية الشريعة بجامعة الشارقة:

يعد هذا القسم من الأقسام العلمية الواضحة في أهدافها الجادة في برامجها، فقد تميز هذا القسم بصياغة أهدافه على نحو متناغم ومتدرج حسب المراحل الجامعية:

١) الهدف العام للقسم:

فقد أجمل القسم هدف برنامجه في جملة: "يهدف البرنامج إلى إعداد الأطر البشرية ذات الكفاية العالية على القيام بعملية التدريس والقضاء والإفتاء والدعوة والخطابة والبحث العلمي"[1].

٢) الأهداف التفصيلية على مستوى البكالوريوس:

ومن الناحية التفصيلية حدد القسم أهداف برنامجه في الآتي :

- تزويد الدارسين بالقاعدة العلمية الأساسية في المعارف المختلفة من الفقه وأصوله والمساقات المساعدة لها.
- تزويد الطالب بالمهارات العلمية والعملية التي تمكنه من التفوق في مجال تخصصه فقيهاً ومعلماً وقاضياً ومحامياً.
- خدمة المجتمع تبصيراً للناس بأمور دينهم ، وبيان الأحكام الشرعية في النوازل المعاصرة.

---

[1] - موقع جامعة الشارقة على الشبكة العنكبوتية/كلية الشريعة والدراسات الإسلامية/قسم أصول الفقه.

- إعداد الشخصية الإسلامية الوسطية المتوازنة المتشربة للعقيدة الصحيحة، والأخلاق العظيمة والبصيرة النافذة والحكمة البالغة، والسلوك المستقيم.

٣) من أهداف القسم على مستوى الماجستير:

- تخريج باحثين مؤهلين منهجياً وعلمياً في تخصص الفقه وأصوله
- بناء الشخصية الإسلامية المتميزة والقائمة على الفهم السليم لمقاصد التشريع الإسلامي من القرآن والسنة والقادرة على الجمع بين الأصالة والمعاصرة.
- الوقوف على مسالك الفقهاء المجتهدين في استنباط الأحكام من أدلتها بعثاً لروح الاجتهاد

٤) أهداف القسم على مستوى الدكتوراه.

- إعداد الكوادر العلمية المتخصصة في الشريعة لسد احتياجات الجامعات ومراكز البحث العلمي.
- رفد المؤسسات التي تحتاج لهذا التخصص.
- تخريج الباحثين المؤهلين منهجياً وعلمياً في تخصص الفقه وأصوله والقادرين في الوقت نفسه على إعطاء الحلول في المستجدات المعاصرة.

ب- قسم أصول الفقه بكلية الشريعة بجامعة الكويت:

وعلى نفس الدرجة من الوضوح والتصريح سار قسم أصول الفقه بكلية الشريعة بجامعة الكويت، حيث أعلن القسم إجمالا أنه يهدف " إلى

تحقيق الإلمام الوافي عنـد الطلاب بالأحكام الفقهية في كافة المجالات وتأصيلها وتصحيحها على وجه يحقق مقاصد الشريعة ومصالح العباد"[1].

ومن الناحية التفصيلية عدد القسم أهدافا جزئية كثيرا ننتقي منها ما يلي:

- تنمية الفكر الفقهي في الطلاب، وتزويدهم بما يمكنهم من طرح الحلول الشرعية للوقائع الحديثة إلى جانب الأصول والفروع الفقهية المقررة.
- إعداد العاملين في مرافق الدولة المختلفة ومؤسساتها بما يغطي حاجتها الشرعية والثقافية، والشئون القانونية.
- إعداد البحوث والدراسات العلمية، إثراءً للعملية التعليمية واستجابة لحاجة المجتمع.
- المشاركة في القضايا التي تهم المجتمع الكويتي بصفة خاصة والعالم الإسلامي عامة، وذلك عن طريق وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة.

ج- قسم أصول الفقه بكلية الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود:

وإذا ما انتقلنا إلى جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، نجد قسم الأصول في كلية الشريعة يصوغ أهداف برنامجه جملة واحدة على النحو التالي[2]:

- إثراء الدراسات الإسلامية في العلوم التي يتولاها بالبحوث والرسائل العلمية، والعمل على تحقيق الكتب المخطوطة ذات القيمة العلمية المتميزة.

---

[1]- أهداف القسم وبرامجه معلنة في نافذته داخل موقع جامعة الكويت على الشبكة العنكبوتية.
[2]- موقع الجامعة على الشبكة/كلية الشريعة/قسم أصول الفقه.

- الإسهام في إيجاد باحثين متخصصين في هذه العلوم، يكون لديهم قدرة على استنباط الأحكام من أدلتها، وإيجاد الحلول الشرعية لما يجد من الوقائع على أسس وقواعد مستقاة من الكتاب والسنة.
- الإسهام في تدريس الطلاب في مرحلتي البكالوريوس والدراسات العليا، وتأهيلهم للقيام بواجباتهم في المجتمع، وذلك من خلال تدريس المقررات التي يتولاها في مختلف كليات الجامعة، ووضع المناهج وتطويرها.

أما كليات الشريعة الأخرى أو الدراسات الإسلامية التي لا تضم أقساما لأصول الفقه فتكتفي عادة بإعلان أهداف عامة لمختلف التخصصات الشرعية، كما نجد في كلية الشريعة بجامعة القرويين بالمغرب[١]، وكلية الدراسات الإسلامية بالجامعة الإسلامية ببيروت[٢]، بينما بعض الأقسام لأصول الفقه بكليات الشريعة تضمن أهدافها في توصيف المواد بشكل متجزئ[٣].

ثانيا: البرامج المعتمدة في أصول الفقه:

من خلال اطلاعي على عدد كبير من المناهج الجامعية المعتمدة في مختلف جامعات العالم العربي في موضوع علم أصول الفقه، تأكد لي التوافق

[١]- فقد لخصت هدفها في المجال الشرعي بقولها : " تمكين الطالب من تحصيل الكفايات الأساسية في العلوم الشرعية والقانونية".موقع الكلية على الشبكة.

[٢]- أعلنت الكلية أنها تهدف " إلى إعداد الطالب الجامعي المتخصص والباحث في العلوم الإسلامية ، القادر على حمل رسالة الإسلام وتبليغها والدعوة إليها وما يقتضي ذلك من الإحاطة بشتى المعارف والعلوم واللغات والمناهج ، كما أن الشهادة الممنوحة تخول حاملها العمل في مجالات عدة كالتدريس في المراحل الثانوية والجامعية ، والقضاء الشرعي ، والتبليغ الديني ، و الإنخراط ضمن المؤسسات الثقافية الدينية"، موقع الجامعة الإسلامية ببيروت/كلية الدراسات الإسلامية

[٣]- ينظر على سبيل المثال برامج كليات الشريعة بجامعة الأزهر في موقع الجامعة على الشبكة.

الكبير بين برامج الأقسام المتخصصة في أصول الفقه لتلك الجامعات، خصوصا على مستوى مضامين البرامج، ونسبيا على مستوى توزيع تلك البرامج على مساقات الدراسة وفصولها، وإنما الاختلاف في النظام الهيكلي لكليات الشريعة والدراسات الإسلامية في تلك الجامعات، وفي التدبير البيداغوجي للمضمون الأصولي للبرامج وللغلاف الزمني المخصص له.

فمن الناحية المعرفية تغطي البرامج المعتمدة في علم أصول الفقه في الأقسام المتخصصة وفي كليات الشريعة والدراسات الإسلامية مختلف محاور هذا العلم انطلاقا من مقدماته فمبحث الأحكام فمبحث الأدلة فمبحث الدلالة فمبحث الاجتهاد والتقليد، فمقاصد الشريعة، غير أن توزيع هذه المباحث في مساقات الفصول الدراسية، وتدبيرها البيداغوجي على مستوى التدريس تتباين فيها الأقسام والكليات، وهو ما سيؤثر حتما على جودة التحصيل ومهارة التوظيف للطالب المتخرج، وفيما يلي نماذج من تلك البرامج المعتمدة:

١) برامج أصول الفقه في الجامعات المغربية:

يتأسس البرنامج المعتمد في أصول الفقه في جميع أقسام الدراسات الإسلامية بكليات الآداب والعلوم الإنسانية على مبدأين بيداغوجيين اثنين: مبدأ الجذع المشترك، ومبدأ المسار التخصصي، فالفصول الأربعة الأولى من سلك الإجازة[1] (البكالوريوس) تمثل الجذع المشترك الذي توحد برنامجه وطنيا، ويضم من مباحث علم أصول الفقه: مدخل إلى علم أصول الفقه في الفصل الثاني، ومبحث الأحكام والأدلة ومقاصد الشريعة في الفصل الثالث، أما بقية المباحث فتستكمل في المسار التخصصي في الفصلين الخامس

[1] - فنظام الإجازة (البكالوريوس) في الجامعة المغربية يقوم على ثلاث سنوات بمعدل فصلين في كل سنة خلافا لنظام الجامعات العربية الأخرى.

والسادس على نحو مختلف في التقديم والتأخير بين أقسام الدراسات الإسلامية في الجامعات المغربية[1].

أما الدراسات العليا فأمرها غير مستقر بسبب طبيعة نظام الماستر الذي تخضع له، فهو نظام يقوم على اعتماد مسالك تخصصية، ومنها أصول الفقه لمدة ثلاث سنوات قابلة للتمديد، وذلك بناء على مشاريع تتقدم بها مختبرات شعب الدراسات الإسلامية وفق دفتر الضوابط البيداغوجية الوطني، ولذلك فوجود مسلك ماستر في أصول الفقه خاضع لمدى وجود مشروع في الموضوع يتقدم به إلى الوزارة مختبر معتمد في شعبة من شعب الدراسات الإسلامية، ويحظى بالقبول.

٢) برامج أصول الفقه في جامعة الشارقة

اخترنا للنموذج الثاني قسم أصول الفقه بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة بالإمارات العربية المتحدة، فقد وزعت مساقات علم أصول الفقه في فصول البكالوريوس بهذا القسم على النحو التالي[2]:

كان "مصادر التشريع الإسلامي" أول مبحث من مباحث علم أصول الفقه برمج في الفصل الربيعي من المستوى الأول، ويتضمن التعريف بعلم أصول الفقه ومبحث الأدلة، يليه في الفصل الخريفي من المستوى الثالث مبحثي الحكم الشرعي والدلالات، بينما برمج مبحث الاجتهاد والترجيح في الفصل الربيعي من المستوى الرابع.

أما على مستوى الدراسات العليا فقد أسس البرنامج على ثنائية الإجبار والاختيار في هندسة المساقات الأصولية، فجاء المساق الإجباري

---

[1] ـ ينظر دفتر الضوابط البيداغوجية لمسالك الإجازة في شعب الدراسات الإسلامية بالجامعة المغربية.
[2] ـ ينظر البرنامج في موقع الكلية/قسم أصول الفقه على الشبكة.

على مستوى الماجستير متضمنا للمواد التالية: مباحث الدلالات، وتعليل الأحكام والقياس، ومصطلحات أصولية وفقهية باللغة الإنجليزية، بينما المساق الاختياري يضم: مقاصد الشريعة الإسلامية، وأثر الاختلاف في القواعد الأصولية، والتعارض والترجيح.

وعلى مستوى الدكتوراه تضمن المساق الإجباري مجزوؤتين: الاجتهاد ومصادره، ومناهج الفقهاء في استنباط الأحكام، في حين تضمن المساق الاختياري ثلاث مجزوؤات: مباحث الحكم عند الأصوليين، والنسخ عند الأصوليين، ودراسة في المآلات الشرعية.

٣) برامج أصول الفقه في جامعة اليرموك/أردن

أما النموذج الثالث فنرشح له قسم أصول الفقه بكلية الشريعة بجامعة اليرموك بالأردن الذي لا يبتعد كثيرا عن نظيره في الشارقة من حيث الصياغة البيداغوجية العامة، لكنه أوسع وأعمق من حيث التفصيل.

فبرنامج البكالوريوس يتضمن من المواد الأصولية الإجبارية: القواعد اللغوية في أصول الفقه[1]، وأصول فقه (المصادر الأصلية) وأصول الفقه (المصادر التبعية)، ودراسة نصية من كتب الفقه وأصوله، وأصول فقه (طرق استنباط الأحكام)، كما يتضمن من المواد الاختيارية: القواعد اللغوية في أصول الفقه/٢، وأصول فقه (التعارض والترجيح).

أما برنامج الدراسات العليا في الماجستير فيتضمن من المواد الأصولية الإجبارية ثلاثا هي: دلالات الألفاظ على الأحكام، والقياس والأدلة المختلف فيها: دراسة مقارنة، ومقاصد الشريعة الإسلامية، بينما المساق الاختياري تضمن مادة واحدة وهي مناهج الفقهاء في استنباط الأحكام.

---

[1]- ومضمونها جملة القواعد اللغوية والمسائل النحوية التي تبنى عليها الفروع الفقهية. ينظر وصف مواد البرنامج في دليل القسم.

وتتشابه إلى حد كبير برامج أقسام أصول الفقه في كليات الشريعة بجامعة الكويت، والجامعات السعودية، وخصوصا منها جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، فلا داعي لاستعراضها، لننتقل إلى نموذج آخر له تميزه وهو جامعة الأزهر.

٤) برامج أصول الفقه في جامعة الأزهر:

تميزت برامج قسم أصول الفقه بشعب الشريعة الإسلامية في كليات الشريعة بهذه الجامعة بكونها وضعت وفق ثنائية معرفية مؤطرة للمجال الأصولي، وهي أن الأصول قسمت في البرنامج إلى أصول فقه مذهبي (المذهب الحنفي)، وأصول فقه غير مذهبي، كما أن التدبير البيداغوجي للدرس الأصولي في البرنامج أسس على ثنائية تعليمية مهمة وهي الدراسة الموضوعية، والدراسة النصية، ويقصد بالأولى المدارسة النظرية للمادة المعرفية، وبالثانية مدارسة المادة المعرفية من خلال نصوص تراثية.

ووفق هذه الثنائيات وزعت مواد علم أصول الفقه في برنامج السنوات الأربع من سنوات الإجازة (اللسانس) على النحو التالي: ففي **السنة الأولى** من أصول فقه مذهبي، ووفق **الدراسة الموضوعية** تقرر دراسة المباحث الأصولية التالية:

التعريف بعلم أصول الفقه – موضوعه – غايته – مصادر الفقه الإجمالية – تعريف الكتاب – التقسيم الرباعي الحنفي لألفاظه – ألفاظ العموم – التقسيم من حيث الاستعمال إلى: الحقيقة/المجاز – الصريح/الكناية.

ووفق **الدراسة النصية**: تنتقى نصوص من كتاب التوضيح لصدر الشريعة لدراسة المباحث التالية: (حكم الخاص – حكم العام – قصر العام – مسألة حكاية الفعل لا تعم – المطلق والمقيد – حكم المشترك).

أما محور **أصول فقه غير مذهبي**، فتقرر فيه حسب **الدراسة الموضوعية**: تعريف المركب – مباحث الحاكم – مباحث الحكم – مباحث التكليف (الغفلة الإلجاء ..) – مباحث المحكوم به – تعريف الكتاب – تقسيم دلالته إلى مطابقة و..الحقيقة/ المجاز.

وحسب **الدراسة النصية**، تقررت مسائل الأحكام السبعة من كتاب الإسنوي.

وفي السنة الثانية: تقرر في محور **أصول فقه مذهبي** في الدراسة الموضوعية المباحث التالية:

حروف المعاني – تقسيم اللفظ باعتبار ظهور المعنى وخفائه– – تقسيم اللفظ باعتبار كيفية دلالته على المعنى – مفهوم المخالفة وأقسامه – تقسيم اللفظ إلى خبر وإنشاء– تقسيم الإنشاء إلى أمر ونهي.

وفي **الدراسة النصية** من كتاب التوضيح تقررت القضايا التالية: الأمر بعد الحظر– الأمر للإباحة أو الندب – الأمر المطلق (عموم وتكرار) – صور الإتيان بالمأمور به (أداء وقضاء ..) – التكليف بما لا يطاق – الإطلاق والتوقيت في المأمور به – هل الكفار مخاطبون بفروع الشريعة ؟ هل للأمر والنهي حكم في الضد..).

وفي محور أصول فقه غير مذهبي في **الدراسة الموضوعية** نجد ما يلي: كيفية الاستدلال بالألفاظ – مباحث المنطوق والمفهوم– مباحث الأمر – مباحث النهي – مباحث العموم والخصوص عدا ما ذكر منها في النصوص.

وفي **الدراسة النصية** تقرر: الأمر حقيقة في الوجوب وما بعدها – مباحث المخصصات المنفصلة وما بعدها.

وفي السنة الثالثة/محور أصول فقه مذهبي تقرر ما يلي:

الدراسة الموضوعية: مباحث السنة – البيان وأنواعه – مباحث الإجماع، وفي الدراسة النصية: من أول القياس إلى دفع العلل المؤثرة، من كتاب التوضيح.

وفي محور أصول فقه غير مذهبي تقرر من ناحية الدراسة الموضوعية: المجمل والمبين – النسخ – السنة – الإجماع ماعدا ماذكر في النصوص، وفي **الدراسة النصية:** تأخير البيان عن وقت الحاجة – وقوع النسخ – النسخ قبل العمل– حجية خبر الواحد – حجية المرسل – حكم الزيادة التي انفرد بها الراوي– حجية الإجماع – مباحث الباب الثاني من أنواع الإجماع من كتاب الإسنوي.

وفي السنة الرابعة/أصول فقه مذهبي تقرر ما يلي:

الدراسة الموضوعية: أقسام الحكم – أقسام الحكم الشرعي – المحكم عليه – المحكوم فيه وأقسامه– الأهلية وأقسامها – عوارض الأهلية، **وفي الدراسة النصية:** من دفع العلل المؤثرة إلى آخر القياس – باب المعارضة والترجيح – باب الاجتهاد.

وفي محور أصول فقه غير مذهبي تقرر ما يلي:

في الدراسة الموضوعية: مباحث القياس ما عدا ما في النصوص– الاستصحاب الاستقراء – الاستحسان – قول الصحابي – التعادل والترجيح – مباحث الاجتهاد ما عدا ما في النصوص، وفي **الدراسة النصية:** حجية القياس – مسألة التنصيص على العلة ليس أمرا بالقياس– مسالك العلة– مبطلات العلة– باقي الأدلة المختلف فيها– الفصل الثاني في حكم الاجتهاد من كتاب الإسنوي.

المبحث الثاني

مناهج تدريس أصول الفقه في الجامعات العربية: دراسة تقويمية

تلك هي عينات المناهج الجامعية العربية المعتمدة في تدريس علم أصول الفقه تجمعها جوامع وتفصل بينها فوراق، أما ما يجمعها فهو حرصها على انتظام مختلف مباحث علم أصول موزعة في المساقات البيداغوجية ومستويات الدراسة، مما يمكن الطالب المتخرج من قسم أصول الفقه أو من شعبة الشريعة والدراسات الإسلامية في الوطن العربي من حصيلة معرفية متقاربة في علم أصول الفقه، أما فوارق هذه المناهج فتتمثل في التفاوت في طبيعة النظام الهيكلي للجامعات، فلا يطرد وجود الأقسام لعلم أصول الفقه في جامعات العالم العربي والإسلامي، وهو ما يفاوت بين فرص التخصص بين طلبة تلك الجامعات، كما أن بعض الجامعات تختصر مباحث علم أصول الفقه في برامج أقسامها لأصول الفقه، وتحيل مباحث أساسية في الدرس الأصولي (مقاصد الشريعة، والمآلات الشرعية) على المساق الاختياري، كما هو الشأن في جامعة الشارقة، في حين تذهب جامعات أخرى كالأزهر إلى شحن برنامج الإجازة (اللسانس) بكثير من مباحث علم أصول الفقه ودقائقه وتفاصيله، وتغيب تماما الدرس المقاصدي من البرنامج، وهو ما يضفي على الدرس الأصولي الطابع التقليدي بعيدا عن هدي الرؤية المقاصدية التي تعطي للدرس الأصولي معنى، وتزيد الطالب فهما ووعيا، وتتميز جامعة اليرموك بحسن التوزيع والشمول لمباحث أصول الفقه عبر مساقي الاختيار والإجبار .

ومن جهة أخرى فالتفاوت حاصل أيضا في النظام البيداغوجي للدراسة، فبعض الجامعات تجتهد نسبيا في تطوير مناهجها والحرص على جودة مخرجاتها من خلال وضوح في الأهداف وبناء نسقي متكامل للبرامج

(يمكن التمثيل لذلك بجامعة الإمام محمد بن سعود، وجامعة الشارقة، وجامعة الكويت وجامعة قطر)، بينما معظم الجامعات العربية ما زالت بعيدة عن المطلوب في الموضوع، ولعل الأداء الأكاديمي المتواضع لعموم الجامعات في العالم العربي والإسلامي في موضوع علم أصول الفقه راجع إلى ضعف الصلة بين البحث العلمي والمناهج الجامعية، مما يوقع الكثير من جامعاتنا في ظاهرة إعادة الإنتاج، حيث يشتغل المتخرج الجامعي عادة بالبحث العلمي لكن في قضايا نظرية وتقليدية درج عليها في دراسته الجامعية لا تلامس حاجات الجامعة والمجتمع.

فالمأمول المطلوب أن يعتمد في مراجعة وتقويم وتطوير المنهاج الجامعي في علم أصول الفقه على الدراسات والأبحاث العلمية الأصولية المنبثقة من الجامعة نفسها، وليس أن تتم المراجعة والتغيير بالقرار السياسي واستنساخ التجارب من هنا وهناك.

فقد تأكد لي من خلال هذه الدراسة أن حسن الإنتاج العلمي للجامعات العربية في علم أصول الفقه تحديدا، وجودة مخرجاتها إنما يتم هيكليا من خلال إنشاء أقسام علمية تخصصية في الموضوع، وعلميا من خلال المراجعة الدائمة والتقويم المتواصل للمضامين المعرفية للمقررات بمعيار الوظيفية، وللطرق البيداغوجية التي بها يتم تصريف المضامين المعرفية للطلبة بمعيار المردودية انطلاقا من البحث العلمي.

خاتمة: خلاصة ونتائج

في ختام هذه الجولة في دنيا مناهج تدريس علم أصول الفقه في جامعات العالم العربي، أورد أهم ما خلص إليه البحث من نتائج على شكل عوارض مركزة فيما يلي:

- التجديد سنة مطردة في جميع الاجتهادات الفكرية والأعمال البشرية، ومنها منهاج تدريس علم أصول الفقه بناء على أن النقص مستول على جملة البشر، والتردد عن التجديد والمراجعة الدائمة لمناهج تدريس علم أصول الفقه ومباحثه خروج عن سنة الله في خلقه.
- من أوجه التجديد في مباحث علم أصول الفقه ومناهجه المقترحة:

• تحرير علم أصول الفقه من ربقة النظر الجزئي الذي هيمن عليه زمنا طويلا، وحصر مباحثه في القضايا التشريعية الصغرى، إلى رحاب النظر الكلي في الإشكالات المجتمعية الحاصلة، والتحديات الحضارية القائمة، وصياغة أجوبة تشريعية مناسبة للزمان وأحوال أهله.

• ربط البحث العلمي في علم الأصول بأوراش الإصلاحات البيداغوجية للمنظومة التعليمية من أجل المراجعة الدائمة والتقويم المستمر لبرامج علم أصول الفقه في المنهاج الدراسي، لتكون الإصلاحات نابعة من الذات، بناء على أن التجربة المعاصرة أثبتت أن التنمية المعاصرة الناجحة هي التي تقوم على البحث العلمي.

• مراكمة الإنتاج العلمي الأصولي في موضوع الصياغة البيداغوجية للمعرفة الأصولية، وتحريرها من القالب التقليدي، ومن الأمثلة الفردية المتجاوزة في معظمها، لتصبح الثقافة الأصولية في مبادئها العامة ثقافة

مشاعة في المجتمع، فتصبح الأفكار وتسدد الأفهام، فتنحل الكثير من الأزمات والصراعات المجتمعية.

- نقل الدرس الأصولي في إطاره المقاصدي من مجرد استثمار الأجوبة الفقهية من النصوص الشرعية لأسئلة الزمان إلى فضاء التحليل والتقويم والتنظير للقضايا المجتمعية الكبرى اعتمادا على آليات منهجية يمتلكها الدرس الأصولي المقاصدي من قبيل ثنائيات: اعتبار الحال ومراعاة المآل، وثنائية جلب المصلحة ودفع المفسدة، والاختلاف يبنى على الائتلاف، وغيرها.
- إن حسن الإنتاج العلمي للجامعات العربية في علم أصول الفقه تحديدا، وجودة مخرجاتها إنما يتم هيكليا من خلال إنشاء أقسام علمية تخصصية في الموضوع، وعلميا من خلال المراجعة الدائمة والتقويم المتواصل للمضامين المعرفية للمقررات بمعيار الوظيفية، وللطرق البيداغوجية التي بها يتم تصريف المضامين المعرفية للطلبة بمعيار المردودية انطلاقا من البحث العلمي.
- مضاعفة الإنتاج العلمي الأصولي في موضوع التكامل المعرفي لفتح قنوات التواصل المعرفي والتفاعل المنهجي بين مختلف حقول المعرفة التي لا تتجزأ، خصوصا وأن الرأي العام العلمي العالمي المعاصر ينحو منحى هدم الحواجز بين التخصصات العلمية، والحقل الأصولي أولى الحقول المعرفية بقيادة هذه الثورة المعرفية من منطلق رؤيته العقدية القائمة على أن البحث في آيات الله الكونية المنظورة يتكامل قطعا مع البحث في آياته الشرعية المسطورة، لأن خالق تلك الآيات ومنزل هذه واحد سبحانه.

توصيات:

- أو صي بأمرين اثنين:
- تنظيم كل جامعة عربية ثلاث دورات تكوينية في كل موسم جامعي في بيداغوجيا التدريس الجامعي في محورين: محور البيداغوجيا العامة (التدريس الجامعي)، والبيداغوجيا الخاصة (تدريس مادة التخصص تتوج بشهادة تحتسب في ترقية الأساتذة.
- تخصيص دعم مالي سخي لهذه الاستراتيجية التجديدية من موارد ثلاثة: دعم الدولة المسئولة أصالة عن تنمية البحث العلمي الوافر، وأموال وقفية تخصص لدعم البحث الأصولي (وفي الإمارت والكويت والسعودية تجارب مهمة في الموضوع)، ودعم خاص مفتوح من الأفراد والمؤسسات الخاصة ومؤسسات المجتمع المدني مسترشدين بقوله تعالى:" وفي ذلك فليتنافس المتنافسون ".